كلمات عارية

▪ شاكر الأنباري

كلهم رابحون

انعقاد القمة العربية في بغداد حدث كبير، ويأتي في ظروف استثنائية تعيشها المنطقة، والبلدان العربية على وجه الخصوص. وهذا الحدث اذا توج بالنجاح، فهو ربح كبير لأكثر من طرف، محليا وعربيا وعالميا.

ولو بدأنا بالداخل العراقي لوجدنا ان الحكومة، والقوى الفاعلة فيها، التحالف الوطني تحديدا، ستكون من الرابحين الكبار، اذ انها، أي القمة، تعطي مصداقية لتسيير شؤون البلد، وتوجهاته، وخطابه الفكري والثقافي، على الصعد السياسية والخارجية بشكل عام، اضافة الى المصداقية والشرعية على الصعيد الداخلي الخاص بالمجتمع وخارطته. فالسياسة التي استطاعت جمع كل هذا الكم من الدول العربية المتنافرة يمكن ان يشهد لها بالبراعة، رغم ما تعرضت له الدبلوماسية العراقية، خارجيا، من نكسات بسبب الاستعجال في تأييد هذا الطرف او ذاك في معمعة ما يسمى بالربيع العربي وثوراته المتواترة. أو حتى الارتباك الحاصل بتلك الدبلوماسية في هذا المجال.

حياد العراق في هذه المرحلة ضروري لأنه يضعه محورا قائما بذاته، بدلا ان يكون تابعا لدولة ما لها مصالحها وسياستها وأجنداتها. والحياد في هذه المرحلة يدل على حكمة، وتوازن، بل هو ضرورة في لجة الفوضى، أمام ما يجري في البلدان العربية، سوريا والبحرين على سبيل المثال لا الحصر، وكانتا واحدة من المعضلات التي تعيق التئام اجتماع القمة في بغداد.

وعلى صعيد القوى العراقية التي تناصب الحكومة الحذر، والتوجس، وتم علاقتها معها بالصراع، فهي فرصة لكي يعود العراق الى حاضنة طبيعية هي الجامعة العربية، وتوجهاتها السياسية، ورؤاها نحو المنطقة والعالم. وبالتالي يعتبر هذا الطرف ان وجود العرب في بغداد سيخلق توازنا مع التأثير الذي طالما وضعته تلك الاطراف على الطاولة، الا وهو التأثير الايراني. من هنا فحماس القوى المعارضة للحكومة لضرورة انعقاد القمة مبرر ومفهوم، وسيعتبر ربحا بالنسبة لها، وتفاعلا مع المحيط العربي، وهو الموقع الذي طالما طالبت به تلك القوى من الحكومة وأحزابها المؤثرة فيها.

وعلى الجانب الكردي يعتبر انعقاد الاجتماع اعترافا بالتجربة الكردية وحكومة الاقليم، واعترافا بالحقوق التي حصل عليها الشعب الكردي دستوريا، وواقعيا، وهذا انجاز تاريخي وله تفاعلات مستقبلية تصب في مصلحة الشعب الكردي ذاته. فإلى سنين قريبة لم تكن سياسة الجامعة العربية الرسمية تقر بوضوح، وتعترف، بحق الشعب الكردي في انشاء اقليمه في العراق، وحقه بتقرير المصير. وبذلك تكون الجامعة العربية، في حلتها الجديدة، حاضنة اضافية لتجربة الاقليم، ورئة يتنفس منها الشعب الكردي، لا في العراق فقط بل في الدول الأخرى التي يوجد فيها الكرد.

اما على الصعيد الدولي، ولنقل الطرف الذي ساهم في رسم الوضع الجديد في العراق، طوال العقد المنصرم، وهنا هو الولايات المتحدة الاميركية، يعد انعقاد القمة في بغداد اعترافا، بصيغة ما، بما فعلته اميركا وسياستها تجاه هذا البلد. ويعد اعترافا بانطواء مرحلة الاحتلال ونقص السيادة. واعترافا صريحا بالتجربة العراقية التي هندستها الولايات المتحدة الاميركية.

ورغم ان تبسيط صورة الرابحين بهذا الشكل هو تنميط قسري، حيث أن اللوحة الشاملة ليست مرسومة بهذه الدقة او الوضوح، لكن الخطوط العامة تشير الى ان اغلب الأطراف المشار اليها ستربح من تحقق هذا الحدث التاريخي، ان حصل. والسؤال الذي ينبغي على القارئ، او المراقب، الاجابة عنه هو: من هو الخاسر اذن من انعقاد القمة في بغداد؟

حيدر الملا: نرفض الصفقات غير الأخلاقية

بعد مقترح لدولة القانون.. المالكي يرفض استبدال الهاشمي بالمطلك

اللقاء الاخير للتحالف الوطني امس الاول الخميس...(ارشيف)

بعد يوم واحد من اتهام مجلس القضاء لحمايات نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بتنفيذ أكثر من ١٥٠ عملية مسلحة، كشف ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي، تقديمه مقترحا إلى القائمة العراقية يقضي باستبدال الهاشمي بنائب رئيس الوزراء صالح المطلك، على أن تسمي العراقية مرشحاً آخر.

□ بغداد / المدى

بالمقابل، فإن المالكي رفض مقترح ائتلافه، وقال في بيان له حسب الفضائية العراقية شبه الرسمية "ان مكتب رئيس الوزراء اصدر بيانا بين خلاله رفض المالكي لترشيح المطلك لمنصب نائب رئيس الجمهورية بدلا عن الهاشمي وان المالكي لن يناقش هذا الامر مع الكتل السياسية".

القائمة العراقية رفضت هي الاخرى هذا العرض، واصفة إياه بالصفقة الـ"لاأخلاقية". يأتي ذلك في وقت اعتبرت صحيفة أميركية أن اتهام مجلس القضاء الأعلى لنائب الرئيس بهذا الكم من الجرائم يزيد المشهد السياسي تقيدا، لكنها توقعت عدم مقدرة المؤتمر الوطني على اغلب بنود الأزمة بين الطرفين. وقال النائب عن ائتلاف دولة القانون جواد البزوني في اتصال هاتفي مع (المدى) أمس إن "الائتلاف اقترح على القائمة العراقية أن يتولى نائب رئيس الوزراء صالح المطلك منصب نائب رئيس الجمهورية بدلاً من طارق الهاشمي، على أن تسمي العراقية مرشحاً آخر لتولي منصب المطلك"، مبيناً أن "هذا الاقتراح طرح خلال اجتماعات ومناقشات ائتلاف دولة القانون التي جرت خلال الأيام الماضية". وتابع البزوني "نعرف جيدا برغبة المطلك المسبقة لمنصب نائب رئيس الجمهورية لكن خلافاته مع الهاشمي حين تشكلت الحكومة حالت دون ذلك، وبالتالي فهو سيرضى بهذا الحال دون ادنى شك". واعتبر البزوني أن "الهاشمي أصبح خارج اللعبة السياسية وعليه جرائم تدينه بأكثر من ١٥٠ عملية، وبالتالي ليس موضع نقاش ولم يعد مقبولاً وسيبقى منصبه فارغاً"، فيما أشار إلى أن "علاقة المطلك برئيس الوزراء نوري المالكي ليست طيبة، وهو لا يرغب بعودته إلى مجلس الوزراء وكان أفضل حل لهذه المشكلة أن يتولى المطلك منصب نائب رئاسة الجمهورية".

وكشف البزوني عن "معلومات تفيد بأن القائمة العراقية موافقة على هذا المقترح لكنْ هناك نوع من الحرج مع الهاشمي" غير أن العراقية ردت، على العرض الذي تقدم به ائتلاف دولة القانون لاستبدال نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بنائب رئيس الوزراء صالح المطلك، واصفة إياه بـ"الصفقة غير الأخلاقية"، كما اعتبرت الحديث بهذا الأسلوب قبل حسم قضية الهاشمي محاولة لـ"بيع" المناصب. وقال المتحدث باسم القائمة العراقية النائب حيدر الملا في تصريحات صحفية امس "وصلنا مقترح من ائتلاف دولة القانون لتولي نائب رئيس الوزراء صالح المطلك منصب نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي قبل ثلاثين يوماً"، مؤكداً أن "الحديث عن صفقات بهذه الطريقة مرفوض على المستويين السلوكي والأخلاقي قبل أن يكون مرفوضاً سياسياً". بالمقابل، قالت صحيفة نيويورك تايمز: ان لجنة قضائية ذكرت أمس الأول ان مجموعات قتل يرأسها نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي نفذت ١٥٠ عملية هجومية ضد زوار العتبات المقدسة وضباط الامن والمناوئين السياسيين على مدى ست سنوات. وفي تقرير مفصل عن التحقيق في هذه القضية الخلافية، يبدو ان القضاة التسعة الذين تم اختيارهم من بين مختلف الفصائل العرقية والدينية يؤيدون تهم الارهاب التي وجهتها السلطات العراقية في كانون الاول الماضي ضد نائب الرئيس طارق الهاشمي.

من جانبه قال الهاشمي انه بريء من هذه التهم و ان هذه الادعاءات هي جزء من ثأر سياسي من جانب الحكومة العراقية. وتابعت الصحيفة: الاتهامات الاولى التي تم توجيهها بعد يوم من رحيل آخر القوات الاميركية عن العراق كانت قد تسببت في فوضى سياسية في حكومة الشراكة المهزوزة وأثارت المخاوف من تجدد العنف الطائفي، الا ان الازمة انحسرت في الاسابيع الاخيرة بعد عودة اعضاء القائمة العراقية الى جلسات مجلسي الوزراء والنواب وانهاء المقاطعة التي لم تثمر شيئا. وزادت "الان يحاول رئيس الوزراء المالكي وغيره من القادة تنظيم مؤتمر وطني لمناقشة الازمة والتقدم للامام، الا ان قليلا فقط من المراقبين يتوقعون حل الخلافات الخاصة بموارد البلاد النفطية وعدم توازن السلطة في وقت قريب. كما لا توجد حلول سريعة تلوح في الافق لقضية الهاشمي الذي تجنب الاعتقال بلجوئه الى اقليم كردستان العراق، والذي قال انه لن يتلقى محاكمة عادلة في العاصمة بغداد. من جانبه رفض المجلس القضائي العراقي نقل القضية الى خارج بغداد مما أثار احتمال محاكمته غيابيا". امس الاول الخميس قالت لجنة من القضاة ان حماية الهاشمي قد نفذت ١٥٠ هجوما منذ عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١١ ، و رفض عبد الستار البيرقدار – الناطق باسم المجلس القضائي الاعلى – مناقشة الادلة او بيان تفاصيل عن تورط الهاشمي في هذه الهجمات. واتهم مسؤولون امنيون الهاشمي بتسليمه شخصيا مكافآت مالية الى حمايته بعد نجاح عمليات التفجير او الاغتيال. وشددت الصحيفة على "ان الاتهامات الاخيرة ضد الهاشمي، كما كانت الاتهامات الاولية ، تعتمد كثيرا على اعترافات افراد حمايته وغيرهم ممن عمل في مكتبه، حيث تم اعتقال العشرات من هؤلاء منذ كانون الاول الماضي حسب تصريحات مسؤولين عراقيين .

كما يلقي مجلس القضاء مسؤولية تفجيرات يوم ٢٢ كانون الاول، التي اندلعت في احدى مناطق بغداد الراقية بعد ايام من اعلان السلطات عن مذكرة القبض بحق نائب الرئيس والتي راح ضحيتها ٢٠ الى ٣٠ شخصا، على حماية الهاشمي، حيث انفجرت سيارة اسعاف محملة بالمتفجرات خارج مكتب لجنة النزاهة الحكومية . وحث السيد البيرقدار اهالي الضحايا على رفع دعاوى للمحاكم، كما قال احد القضاة التسعة – سعد اللامي – غاضبا ان الهاشمي قد ذكر اسمه علانية كأحد قضاة التحقيق مما قد يعرض حياته للتهديد. يقول اللامي " اود ان اقول للهاشمي باني احمّله المسؤولية كاملة اذا ما حدث لي مكروه او لأحد افراد عائلتي".

من جانبه لم يعلّق الهاشمي او الناطق باسم كتلته السياسية – العراقية – بشيء حول اتهامات الخميس" .

نائب عن المحافظة: إنها لملاحقة بقايا الميليشيات.. والخيكاني: لا مكان لجند السماء بيننا

تشكيل خليّة أزمة في كربلاء.. وغموض يشوب الغرض منها

□ كربلاء / المدى

تضاربت الانباء في الحكومة المحلية في كربلاء بشأن الغرض من خلية الازمة التي شكلها رئيس الوزراء نوري المالكي داخل المحافظة، ففي وقت اكد انها لملاحقة المطلوبين في المحافظة، غير ان اللجنة الامنية نفت ذلك، وقالت ان الغرض منها متابعة ملف تلوث مياة الحسينية في المحافظة.

وفي غضون ذلك، اكد نائب عن المحافظة استمرار امتلاك بعض الاحزاب ميليشيات ، تسعى القوات الامنة نزع سلاحها من خلال هذه العملية، فضلا عن ضرب بعض فلول الجماعات الارهابية التي تسعى لإثارة المشاكل في كربلاء. وأعلن محافظ كربلاء آمال الدين الهر، أن القائد العام للقوات المسلحة كلفه برئاسة اللجنة الأمنية في المحافظة، مؤكداً أن هذه الخطوة لا تعني التعدي على صلاحيات القيادات الأمنية، فيما دعا جميع المطلوبين إلى تسليم أنفسهم للقضاء. ونقلت وكالة السومرية نيوز عن الهر قوله" القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي كلفني برئاسة اللجنة الأمنية في المحافظة وإدارة ما يعرف بخلية الأزمة في حال تشكيلها عند الظروف الطارئة"، مضيفاً أن "هذا التكليف لا يعني التعدي على صلاحيات القيادات الأمنية". وأوضح الهر أن "إدارة الملف الأمني تتم بالتنسيق والتفاهم المشترك مع جهات عدة".

وأكد الهر أن "الأجهزة الأمنية شنت حملة دهم وتفتيش في مناطق متفرقة من المحافظة اعتقلت خلالها عشرات المطلوبين بقضايا جنائية"، نافياً في الوقت نفسه أن يكون لتلك الحملة أي دوافع سياسية.

ودعا الهر كافة المطلوبين إلى "تسليم أنفسهم إلى القضاء بأسرع وقت ممكن"، لافتا إلى أن "الهدف من تلك الاعتقالات هو فرض هيبة القانون". رئيس اللجنة الامنية نفى ان يكون الغرض من خلية الازمة وجود مجاميع مسلحة في كربلاء، مشددا على خلو المحافظة مما يعرف بجند السماء. وقال الخيكاني في تصريح خص به (المدى) امس "ان المحافظة تشهد استقرارا امنيا واضحا ولا ينقصنا سوى زيادة المنتسبين الأمنيين لحماية الزائرين خلال المناسبات الدينية، اما الحديث عن وجود مجاميع المسلحة داخل كربلاء كتلك التي تسمى بجند السماء، فهو امر عار عن الصحة". وتابع الخيكاني "ان الغرض من خلية الازمة متابعة ملف تلوث مياه نهر الحسينية ومتابعة حقيقة الامر بعد ان تضاربت التصريحات بشأنه".

وعلى صعيد متصل، قال النائب عن محافظة كربلاء عبد المهدي الخفاجي في اتصال هاتفي مع (المدى) امس"ان العملية الامنية هي لملاحقة بقايا الميليشيات التي تمتلكها بعض الاحزاب التي لا تزال تمارس نشاطها المسلح في المحافظة". واشار الى انه "بعد الانسحاب والاجماع الوطني على مدنية العملية السياسية تسعى بعض هذه الاحزاب للاحتفاظ بالسلاح وهو امر مرفوض وبالتالي تعمل الاجهزة الامنية على نزع سلاحها".

وتابع الخفاجي ""هناك من يسعى لاثارة المشاكل في المحافظة لاهميتها الدينية باجندات مدعومة من الخارج، وعلى الاجهزة الامنية ملاحقة هذه الجماعات الارهابية". وتخضع كربلاء من الناحية الأمنية لقيادة الفرقة الثامنة في الجيش العراقي، والتي تدير الملف الأمني في محافظات الفرات الأوسط كافة، ولها مكاتب عمليات في كل محافظة منها، ويبدو دورها جلياً في إدارة الخطط الأمنية الخاصة بالمناسبات الدينية الكبيرة، فيما تضطلع قيادة شرطة المحافظة بالمهام اليومية الأخرى. يذكر أن وزارة الداخلية أعلنت في تموز ٢٠١١، عن حاجتها لستة أشهر لتسلم الملف الأمني في المحافظات من قوات الجيش التي تديره منذ أعوام، بعد أن وجهت اتهامات لها بالتجاوز على صلاحيتها من خلال عمليات الاحتجاز والتحقيق في المعسكرات الأمنية على الرغم من صدور قرار يمنع ذلك.

اجتماع سابق لحكومة كربلاء المحلية مع وزير النقل... ارشيف

لجنة الأمن تدعو الحكومة للإفادة من الدبلوماسية الأميركية

واشنطن: ستبقى سفارتنا الأضخم في بغداد

□ بغداد / المدى

تراجعت الولايات المتحدة عن تصريحاتها حول حجم سفارتها في بغداد، فبعد ان ذكرت انها ستكون طبيعية، اكد مسؤول اميركي امس ان الدبلوماسية الاميركية في العراق ستكون الاضخم في العالم، امر عدته لجنة الامن والدفاع اعتياديا في ظل غموض طبيعة العلاقة بين البلدين بعد ان كانت القوات الاميركية في بغداد لتسع سنوات، وبالتالي فإنه من غير الممكن ان تقطع علاقتها او تتحول الى سفارة اعتيادية في وقت قصير. وقال مساعد وزيرة الخارجية الأميركية توماس نايدز إن ميزانية السفارة الأميركية في بغداد ستخفض بمقدار عشرة في المئة، غير انه أكد أن هذا لن يمنع من أن السفارة في بغداد ستبقى واحدة من أضخم البعثات الدبلوماسية الأميركية في العالم. وأضاف نايدز في تصريح للصحفيين في بغداد امس أن النفقات المخصصة لإجراء تعاقدات سيتم تقليصها فضلا عن الاتجاه لتقليص حجم الدبلوماسيين العاملين في السفارة، إلا أنه شدد على أن هذا الأمر يجب ألا يبعث برسالة خاطئة إلى الآخرين بشأن العراق الذي قال إنه سيبقى بلدا ذا أهمية إستراتيجية للولايات المتحدة لأسباب عديدة. أما السفير الأميركي جيمس جيفري فقد قال لوكالة أسوشييتد برس إن السفارة الأميركية في بغداد ستظل هي الأكبر في العالم ما دام هو باقيا فيها، على حد قوله. بالمقابل ذكر عضو لجنة الامن والدفاع في مجلس النواب، شوان محمد طه "ان طبيعة العلاقة بين العراق وواشنطن في الوقت حالي غير واضحة المعالم بعد الانسحاب الذي جرى بداية العام الحالي". وتابع طه في اتصال هاتفي مع (المدى) "من الطبيعي ان تكون السفارة الاميركية في العراق بهذا الحجم في هذه الفترة نظرا لوجود علاقات مشتركة بين البلدين، فالولايات المتحدة كانت داخل العراق طوال تسع سنوات ومن غير الممكن ان تقطع كامل علاقاتها مع بغداد بين ليلة وضحاها". ودعا عضو لجنة الامن والدفاع الحكومة العراقية الى الاستفادة من حجم السفارة الاميركية على المستويات الاقتصادية والتجارية".

وكانت وكالة رويترز قد نقلت عن المتحدثة باسم وزارة الخارجية الاميركية فيكتوريا نولاند إن الهدف من تقليص عدد الدبلوماسيين كما اشيع هو خفض التكاليف الإجمالية للبعثة التى تضم نحو ٢٠٠٠ دبلوماسي، وكذلك ١٤ ألف متعاقد أجنبي يعملون كل شيء من توفير الأمن إلى إدارة المطابخ. وأفصحت نولاند، عن أنه لا توجد خطط لخفض عدد الدبلوماسيين بمقدار النصف، لكن من المحتمل إجراء بعض الخفض وأنها لا يمكنها التنبؤ بمقدار الخفض المحتمل في أعداد المتعاقدين، مشيرة الى البحث عن إمكانية استخدام موظفين محليين بدلا من الاضطرار إلى الاعتماد على المتعاقدين الذين تكون كلفة توظيفهم مرتفعة للغاية. وكانت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندوليزا رايس كشفت أمام لجنة بالكونجرس عام ٢٠٠٧ عن "الرغبة في وجود دبلوماسي كبير في العراق على صعيد المساعدات وللتعامل مع الشعب العراقي في واحدة من أهم الدول، وفي واحدة من أهم مناطق العالم ما دفعنا الى إقامة سفارة كبيرة هناك".